اتحاد نساء اليمن منظمة مستقلة تعمل على دعم وتعزيز القدرات القيادية في المجتمع وهي الركيزة الأساسية التي تلجأ إليها المرأة لتلبية احتياجاتها اجتماعياً وقانونياً والداعم للمسيرة التنموية والديمقراطية للمرأة.

صحيفة ١٤ أكتوبر التقت بالأستاذة رمزية الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن للحديث عن نشاط الاتحاد فقالت:

لقاء/ ياسمين احمد علي

رئيسة اتحاد نساء اليمن لـ (١٤ أكتوبر):

نظمنا 64 دورة تدريبية استفادت منها 1681 امرأة

صعوباتنا تنتج من عدم تفهم المجتمع لأهمية العمل التطوعي

اتحاد نساء اليمن من أقدم وأكبر المنظمات الجماهيرية التي تعني بتنمية وتطوير القاعدة الشعبية في المجتمع اليمني وتعمل على تعزيز القدرات القيادية ودعم المجتمع.. ويعد الاتحاد الركيزة الأساسية التي تلجأ اليها المرأة عند احتياجها لمساعدة قانونية أو استشارة اجتماعية وهو الداعم للمسيرة التنموية والديمقراطية للمرأة وقد عمل الاتحاد على عدة ورش لتوعية النساء بأهمية التعليم حتى تتمكن المرأة من حماية نفسها من التعسف الاجتماعي وكي تتمكن اقتصاديا ويكون لها دور فعال في التنمية من أولويات الاتحاد هو محو أمية النساء وادخالهن إلى عالم متطور ومتغير يعتمد على التكنولوجيا وعلى المهارات الحديثة التي تفتقر إليها معظم النساء والذي يمثل عائقاً على ولوج المرأة لسوق العمل، تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً هو من أهم الأهداف التي يسعى اتحاد نساء اليمن لتحقيقه وتمكين المرأة في جميع المجالات المذكورة أعلاه يعزز دورها في نشأة الجيل الجديد وستساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي للوطن وسائمار رأس المال البشري وتحدي المتغيرات التي تلازم العولمة.

استراتيجية اتحاد نساء اليمن هي خلق الشراكة مع المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص وشركة التنمية من المانحين الدوليين والمحليين لمواصلة المسيرة التنموية والديمقراطية.. ويعد اتحاد نساء اليمن المظلة الرئيسية لمجموعة عمل مؤسسات المجتمع المدني الشريك مع الدولة في تنفيذ ومراقبة الخطط واستراتيجية التخفيف من الفقر والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية الألفية.

كما ان الاتحاد عضو مؤسس لشبكة "شيماء" لمناصرة المرأة وعضو فعال في جمعية رعاية الأسرة اليمنية وعضو فعال في منظمة الأسرة العربية وعضو في الشبكة العربية لمحو الأمية وفي الشبكة العربية الأهلية وسعى لإعادة وحدة الاتحاد العربي النسائي من خلال التواصل مع كل الاتحادات العربية عله يتمكن من ايجاد وحدة عربية نسائية يجمعها هدف واحد هو محو أمية النساء والتكنولوجيا تحت شعار "معاً إلى" وكذا سعى الاتحاد بان يكون له ظلال في محافظات الجمهورية ولذا لقد عمد إلى فتح فروع في كل محافظات الجمهورية أي ٢١ فرعاً ولخصوصية سقطرة انشأها فرعاً مستقلاً، وعمد إلى دعم المديريات بمراكز للاتحاد حتى تتمكن المرأة الريفية من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المراكز، ويعتمد الاتحاد في تنفيذ برامجه ومشاريعه على اللامركزية سواء على مستوى المحافظات والمديريات والقرى والأحياء على ان يكون النشاط حسب احتياجات كل منطقة.. كما اقام الاتحاد العديد من الورش التدريبية لتعزيز القدرات القيادية في اتحاد نساء اليمن ليتمكن من تنمية الموارد الذاتية للفروع ليتمكن من بناء تنمية مستدامة وورش العمل التدريبية أعتمدت في بناء قدرات أعضاء فروع الاتحاد في كيفية اعداد المشاريع المدرة للدخل والتسويق له، تدريبهم على أهمية العمل الطوعي ورفع قدراتهم الإدارية وإدارة المال. ورفع قدرات الأعضاء في مهارة كتابة وإعداد التقارير والتدريب على بناء القدرات القيادية وعلى إعداد الاستراتيجيات والخطط وأيضاً بناء قدراتهم في فن الحوار والمناقشة العلمية وفض النزعات.

وقد ظل الاتحاد دون إجراء انتخابات لإعادة هيكله أو إعادة انتخاب هيئاته الإدارية منذ مايو ١٩٩٠م وحتى سبتمبر ٢٠٠٣م مما جعله مهدداً بالإغلاق لأنه أصبح غير قانوني من جهة نظر العديد من الجهات وكذا لخروجه عن إطار النظام الأساسي الذي ينظم الانتخابات كل ٤ سنوات وبعد الانتخابات تم فتح فرع للاتحاد في جزيرة سقطرى وانتخاب هيئة إدارية ويسعى الاتحاد الآن إلى فتح فرع جديد في محافظة ريمة ليصبح عدد الفروع التابعة لاتحاد نساء اليمن ٢٢ فرعاً.

خطة الاتحاد

اما الخطة الاستراتيجية لاتحاد نساء اليمن فهي وضع رؤى مستقبلية مشتركة تمكن الاتحاد من لعب دور أساسي وفعال في تبني قضايا المرأة اليمنية في مختلف الاتجاهات والأهداف الاستراتيجية التي يتبناها للأعوام من ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧م وتعتبر الخطة نتاج مجهودات قيادات الاتحاد وبعض المنظمات التي ساهمت في ابراز هذه الخطة إلى الوجود ويواجه الاتحاد الآن تحدياً واضحاً في انجاز هذه الخطة خلال المدة المحددة لها.

نشاطات الاتحاد

اما فيما يخص الأنشطة التي نقوم بها داخل اتحاد نساء اليمن العديد من الأنشطة والمهام في كافة المجالات التنموية فقد ناضل الاتحاد من أجل تقوية وتعزيز قدرات القيادات النسائية للاتحاد ودمج المرأة في التنمية والرفع من وعي النساء باهمية المشاركة السياسية والتوعية بأهمية تعليم البنات والقضاء على الأمية وقد احتوت برامجه وخططه العديد من المعالجات لحل الكثير من المشاكل التي تعاني منها المرأة، ويقوم الاتحاد بتأهيل وتدريب النساء في مجالات عديدة تلبي احتياجات المرأة الريفية في العديد من المديريات في المحافظات، ويقوم بتدريب مدربات لتنفيذ حملات توعية ضد الأمراض المنتشرة بين الأمهات والأطفال كما يقوم الاتحاد بمكافحة الفقر عن طريق تنفيذ مشروعات تنموية خاصة للأسر الفقيرة كمشروع القروض الصغيرة والدورات في بعض المحافظات وتدريب البعض الآخر على كيفية إدارة مشاريع صغيرة مدرة للدخل تستفيد منها الأسرة الفقيرة، وقام الاتحاد بالعديد من المسوحات الميدانية لمعرفة المناطق الفقيرة ومسوحات خاصة بالسجينات في عدد من المحافظات، كما شارك الاتحاد في العديد من المؤتمرات المحلية والوطنية والدولية والإقليمية أبرزت هذه اللقاءات المكانة المتميزة للاتحاد بين الاتحادات والمنظمات الأخرى فأسهم ذلك في تبادل الخبرات والتجارب في مجال العمل الاجتماعي والنسوي.. والمشاريع التي يقوم بها الاتحاد هي من خلال الاستراتيجية التي وضعت تصوراً عملياً لعمله خلال المرحلة القادمة وحتى ٢٠٠٧م وهي كالتالي:

مشروع بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن وهذا المشروع يهدف إلى تعزيز القدرات القيادية للاتحاد حيث اقام العديد من الورش التدريبية في إطار خطته الاستراتيجية بهدف بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن وتمكين قياداته في المكتب التنفيذي وجميع الفروع من القيام بمهامها في جميع الجوانب العملية والقيادية وبالشكل العلمي الصحيح، وفي إطار دعم المملكة الهولندية وتنفيذ منظمة "كير" العالمية في المشروع نفذت العديد من الورش التدريبية في مجالات المتابعة والتقييم وقياس الأثر والتقييم السريع بالمشاركة.

وفي مجال قضايا النوع الاجتماعي والقيادة ومجال أساليب الإدارة الحديثة ومسك الدفاتر والإدارة المالية وورش تدريبية لتدريب المدربة والتخطيط الاستراتيجي والبرمجة بالمشارككة والعمل الطوعي وتنمية المجتمع وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفض النزاعات والسكرتارية الحديثة وفن الإدارة ومناصرة تعليم البنات والمشاركة السياسية. وكانت حصيلة هذه الورش اخراج مدربات في جميع هذه المجالات مما يعطي رافداً وعدماً للاتحاد ومقدرته على الإدارة والتخطيط للتمويل والتنفيذ حيث تعد هذه الدورات الأولى من نوعها وتدرب بشكل متتالي لدعم المرأة اليمنية وتمكن الاتحاد من الدفاع عن قضايا المرأة بنجاح على المستوى المحلي والقومي، وقد بلغت عدد الدورات التدريبية ٦٤ دورة تدريبية (١٦٨١) مستفيدة استعان المشروع في بدايته بمدربين واستشاريين من خارج اليمن ميدان التدريب وقد ركز المشروع على تجميع الفروع في هذه الورش والتبادل بين المحافظات بهدف تبادل الخبرات والمهارات والتعرف على الواقع المعاشي في كل المحافظات وفروعه مما أدى إلى تكوين روابط وعلاقات وثيقة ومتبادلة بين جميع فروع الاتحاد.

الحماية القانونية

كما يعمل الاتحاد في الحماية القانونية للمرأة على تنفيذ برنامج مناهضة العنف ضد المرأة بدعم من منظمة "اوكسفام" البريطانية حيث يهدف المشروع إلى رفع الوعي القانون والحقوقي لدى النساء والدفاع عنها وتقديم المساعدات القانونية للنساء للحد من العنف ضد المرأة.

كما أن إحداث تغيير إيجابي على مستوى الممارسات والسياسات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة داخل وخارج الأسرة من خلال رفع مستوى الوعي لدى الجهات والأفراد والمجتمع، وتشكيل فرق مناصرة من أجل الضغط والتغيير وتدريب كادر قانوني مؤهل يساعد على مناهضة العنف ضد المرأة والتمييز ضد المرأة والتعريف بدور المرأة في المجال الحقوقي والذي يعد غائباً في مجتمعنا وكذا النزول الميداني للسجن ومتابعة أحوال السجينات ورصد ظاهرة انتهاك الحقوق والعنف في المجتمع وعمل نشرة دورية كل أربعة أشهر للتعريف بنشاطات المشروع ودور فروع الاتحاد في العون القانوني، عمل بحوث ودراسات من خلال المختصين الاكاديميين وتفعيل دور لجان المناصرة في الريف والمدينة وعمل ندوات وورش عمل في المناطق النائية وكذا في الحضرية وكذلك اعداد البرامج.

كما عمل الاتحاد على إيجاد مشاريع مدرة للدخل ليتمكن الاتحاد من الاعتماد الذاتي لمشروع رياض الاطفال واقامة عدة مشاريع في مختلف محافظات الجمهورية خاصة بادرار الدخل واقامة قاعات افراح ومحلات كوافير وتلبيس عرائس وكذا معمل كمبيوتر لتعليم وتدريب النساء وفصول لتعليم اللغة الانجليزية ومحل تصوير في شبوة خاص بالنساء كما اقيمت عدد من المشاريع كبناء مقر لفرع الاتحاد الممول من قبل منظمة "كير" والوكالة الأمريكية في محافظة عمران وبناء مقرات للاتحاد في ذمار وتعز والحديدة وتقديم منحة من المملكة الهولندية وبناء مقر للمكتب التنفيذي وفرع الامانة ورياض للأطفال في عدن والمهرة ولحج من قبل صندوق التنمية الاجتماعي.. ويقوم الاتحاد بالتوعية في عدة مجالات حيث قام الاتحاد بالتعاون مع الوكالة الأمريكية بمشروع يهدف إلى تدعيم السلام والحب والخير وإلى التخفيف من ظاهرة الثأر الموجودة في محافظة الجوف حيث يقتبس هذا المشروع العادات والتقاليد المتواجدة في المحافظة وعملها في قالب كرتوني ليتم إذاعته في التلفزيون لنشر ثقافة مناهضة للثأر في محافظة الجوف ومأرب وصعدة والمشروع في صدد التنفيذ حيث يتم التواصل مع اختصاصيين في الرسومات الكرتونية في سوريا ومصر وكذا مشروع المرأة الريفية.

الصعوبات

اما فيما يخص الصعوبات التي يواجهها الاتحاد فهي عدم تفهم المجتمع لأهمية العمل التطوعي وصعوبة الإشراف المباشر على المراكز للبعد الجغرافي لبعضها ولوعورة الطريق ولعدم وجود وسائل مواصلات واحتوى الاتحاد لجميع فئات المجتمع ومن جميع الأحزاب وكذا صعوبات مادية لمواجهة أعبائه الكثيرة وانتظار المجتمع للاتحاد بأنه سيغير الواقع الصعب للأسرة الفقيرة ومهما عمل الاتحاد فيعتبر قطرة في بحر، وتوقع النساء بأنه سيدعم كل أنشطتهن.

تحتل الأسماك المرتبة الاولى في الصادرات الوطنية غير النفطية

يعيل المشتغلون في القطاع السمكي حوالي مليون وسبعمائة ألف نسمة بنسبة 8.6٪ من السكان

بعد النفط تشكل الأسماك والأحياء البحرية المورد الإقتصادي في اليمن وهي الثروة الوطنية المتجددة التي تساهم في تأمين الغذاء للسكان والاحصائيات تشير إلى أن الأنواع المستغلة حالياً من الأسماك والاحياء البحرية يقارب عددها٦٠نوعاً وهي الأنواع المرغوبة في السوق المحلية والسوق الأجنبية ونسبة إستغلال هذه الأنواع تصل إلى مايقارب١٧٪من إجمالي أنواع الأسماك والأحياء البحرية المتواجدة في المياه اليمنية وتحتل بلادنا المرتبة الرابعة بين الدول العربية المنتجة للأسماك بعد المغرب، موريتانيا، مصر.

ذكرى النقيب

الأسماك والأمن الغذائي

يساهم القطاع السمكي في توفير الأمن الغذائي للمواطنين من خلال توسيع دائرة التسويق المحلي من الأسماك الطازجة إلى نحو٧٠٪من الإنتاج سنوياً فقد بلغ إستهلاك الفرد عام٢٠٠٤م ٩كجم بدلاً عن حجم الواردات من اللحوم الحمراء.

فرص العمل والتخفيف من الفقر

اسهم القطاع السمكي في توفير اكثر من٣١٥ألف فرصة عمل في عام٢٠٠٤م مقارنة بحوالي١٠٠ألف فرصة عمل في عام١٩٩٠م منها حوالي٦٥ألف فرصة عمل للصيادين ومايقارب ٢٥٠ألف فرصة عمل في عمليات تداول وتسويق المنتجات السمكية والنشاطات المصاحبة مثلت٣.٥٪ من إجمالي عدد النشطين إقتصادياً من السكان ويعيل المشتغلون في القطاع السمكي حوالي١.٧مليون نسمة بنسبة٨.٦٪ من إجمالي عدد السكان ويعتبر القطاع السمكي واحداً من القطاعات الأخرى التي تساهم في خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر في المجتمع.

الصادرات

تحتل الصادرات السمكية المرتبة الاولى في الصادرات الوطنية غير النفطية بنسبة٤٠٪ إلى المجموع العام لهذه السلع المصدرة حسب أقسام وفصول التصنيف التجاري الدولي وتتمتع الأسماك اليمنية بسمعة جيدة في الأسواق العربية والأجنبية وتعتبر من السلع التي تحقق اسعاراً عالية، وتتوزع الصادرات السمكية على الدول العربية، الاتحاد الاوربي، الدول الآسيوية وبقية دول العالم وتعتبر المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وفرنسا والصين واسبانيا وتايلاند من الدول الرئيسية لإستيراد الأسماك اليمنية بنسبة تزيد على٧٠٪ من إجمالي الصادرات حسب إحصائيات التجارة الخارجية عام٢٠٠٣م .

ويعتبر الحبار والجمبري والشروخ الصخري الحي والمجمد والأسماك الطازجة والمحضرة على هيئة شرائح من أهم الصادرات اليمنية الموجهة إلى اسواق اكثر من(٥٠) دولة عربية وأجنبية سنوياً، حيث تحتل بلادنا المرتبة الأولى بين الدول العربية في إنتاج الشروخ الصخري حسب إحصائية منظمة الأغذية والزراعة(الفاو).

جهود الحكومة

حظي القطاع السمكي بنصيب كبير في جهود الحكومة لتنفيذ البرنامج الشامل للإصلاح الإقتصادي- المالي والإداري وبفضل هذه الجهود شهد الإنتاج السمكي تطوراً ملحوظاً كماً ونوعاً فقد أزداد من٧٧ألف طن في عام١٩٩٠م إلى٣٠٢٥٦ألف طن في عام٢٠٠٤م محققاً بذلك نمواً سنوياً في الأعوام الأخيرة٢٠٠١- ٢٠٠٤م بلغ٥.٢٢٪ .

تنمية المرأةالساحلية

تشارك المرأة في الكثير من الأعمال المرتبطة بالقطاع السمكي في مدن المحافظات الساحلية وعلى طول الشريط الساحلي في المجالات الإقتصادية، الفنية، البحثية، الإدارية، التصنيع، التدريس، الخدمات المساعدة... ويظهر الدور الفاعل للمرأة اليمنية الساحلية من خلال الأنشطة التي تقوم بها والمتمثلة في:-

- أعمال إنتاجية في مجال الإصطياد التقليدي وتتركز في قرى محافظات عدن، لحج، الحديدة.
- تفريغ حمولة القارب من الصيد، فرز الأسماك وجمعها.
- أعمال التحضير والتعبئة والتغليف في مصانع التعليب وشركات التصدير المختلفة .
- التجفيف والتمليح والتدخين للأسماك والأحياء البحرية الأخرى الموجهة للسوق .
- إنتاج المعلبات السمكية.
- حياكة وصيانة شباك الصيد.
- مزاولة حرف تقليدية أخرى والأنشطة الحديثة في مراكز تطوير المرأة الساحلية وبرامج التدريب والتأهيل التي تنفذها المراكز المتواجدة في محافظات عدن وأبين وتتجه جهود الوزارة إلى إنشاء مراكز تطوير للمرأة الساحلية في بقية المحافظات مستقبلاً.

الرئيسية لإدارة القطاع السمكي:-

١- الإتجاهات الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي٢٠٠١- ٢٠١٥م .

٢- تنمية البنية الأساسية الساحلية للقطاع السمكي.

٣- تطوير ودعم الإصطياد التقليدي والعمل التعاوني السمكي.

٤- معالجة أوضاع المؤسسات السمكية العامة.

٥- تنظيم مواسم الإصطياد وتحديد مواعيد فتح وإغلاق فترات الإصطياد التقليدي والساحلي والتجاري.

٦- تفويض السلطات المحلية في المحافظات الساحلية بصلاحيات الإشراف على انشطة الرقابة والتفتيش البحري كمهمة لامركزية.

٧- مراجعة سياسات منح تراخيص سفن الصيد المحلية والأجنبية (الإصطياد التجاري) بما يؤدي إلى تحقيق القيمة المضافة من النشاط وخلق المنافسة التجارية ووضع ضوابط صارمة لحماية الثروة السمكية من أي عملية جرف أوتدمير.

٨- الإستمرارفي تشجيع توسيع شبكة التسويق الداخلي للمنتجات السمكية وتنظيم وتنمية الصادرات السمكية وتحسين آليات مراقبة وضبط جودتها.

٩- تنظيم أعمال الرقابة والتفتيش البحري وإقرارلائحة الغرامات والمخالفات على سفن الصيد التجاري والصناعي.

تحتل بلادنا المرتبة الأولى بين الدول العربية في إنتاج الشروخ الصخري

تشارك المرأة الساحلية في الكثير من الأعمال المرتبطة بالقطاع السمكي

مدير عام مرور محافظة مأرب لـ ١٤ أكتوبر :

نعمل على تطوير وتحديث مستوى الأداء لرجال المرور في المحافظة

شهد عام 2005م 124 حادثاً خلَّف 29 وفاة و 94 مصاباًوخسائر مادية تتجاوز 28 مليون ريال

مأرب / محمد سالم الجداسي

انشطة وفعاليات مختلفة تشهدها ادارة مرور محافظة مأرب سواء في مجال التوعية المرورية او الاعمال الميدانية وستشهد المحافظة انشطة مكثفة من رجال المرور منها ندوات تثقيفية ومحاضرات توعوية وانشاء الشاخصات المرورية على المنعطفات والخطوط الطويلة خلال العام الجاري ٢٠٠٦م كما سيتم انشاء مدرسة لتعلم قيادة لسيارات وتركيب اشارات ضوئية لاول مرة في م/ مأرب الانشطة والفعاليات المرورية والحوادث المرورية التي شهدتها المحافظة خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م وتطلعات المستقبل لتفعيل وتحسين الاداء المروري تحدث لـ ١٤ أكتوبر الاخ العقيد عبدالحميد محمد الحيمي مدير عام مرور محافظة مأرب .

تتضمن خطة عام 2006م مشروع الإشارات الضوئية وإنشاء مدرسة لتعليم القيادة

فقال : شهدت محافظة مأرب خلال العام المنصرم حوادث مرورية بلغت ١٢٤ حادثاً منها ٢٥ دهس مشاة و ٤٦ حادث صدام و ٣٨ حادث انقلاب و ٨ حوادث سقوط و ٦ حوادث صدام دراجات خلفت ٢٩ وفاة و ٩٤ مصاباً وبلغت الخسائر المادية ٢٨ مليوناً و ٦٠٠ ألف ريال.

وعن قسم تسجيل المركبات قال مدير المرور ان اجمالي اللوحات المنصرفة خلال عام ٢٠٠٥م بلغت ٥٦٦ لوحة منها ٢٤٤ خصوصياً و٣٠٠ نقل و ٢٢ اجرة و ٧٦ وثيقة ملكية ٥٤ نقلاً و ٢٢ اجرة و ٨ لوحات بدل فاقد مشيراً الى ان عدد المخالفات المرورية وصلت الى ١٢٠ مخالفة تم تسديد كلفة ٤٠ مخالفة منها بلغت ١٤١ الف ريال وبلغ عدد الرخص الممنوحة ١٤٩٦ رخصة قيادة وفيما يخص الانشطة والفعاليات التي تم تنفيذها تحدث قائلاً :

نفذت ادارة المرور العديد من الانشطة والفعاليات الانشائية والميدانية والتوعوية حيث تم ولاول مرة في مأرب وضع الطلي الخاص بعبور المشاة وهو الطلى الزيتي وذلك في سبعة اماكن على طول الشارع العام وفي الجانبين كما تم وضع شاخصات مرورية في الفرز والجولات والمنعطفات والتقاطعات وايضاً اصلاح وترميم المظلات في الجولات الرئيسية ومن ضمن الفعاليات شاركنا في اللقاء التشاوري الثالث لمدراء المرور في الجمهورية وكان تقريرنا هو الاول على مستوى ادارات المرور من حيث التقييم ومستوى الاداء المروري .

وحول خطط وانشطة العام الحالي ٢٠٠٦م اشار مدير عام مرور مأرب الى انه سيجري حالياً التنسيق مع مكتب الاشغال والطرق بشأن عمل اشارات ضوئية في عاصمة المحافظة كأول اشارات ضوئية في محافظة مأرب وذلك ضمن موازنة العام الحالي ٢٠٠٦م كما تم انزال لجنة من الاشغال لوضع الشاخصات المرورية من مديرية مجزر مرورا بمديرية مأرب المدينة والوادي الى خط حافر سيئون وذلك ضمن تمويل حكومي من مكتب الاشغال العامة اضافة الى معالجة بعض العيوب الهندسية في عدد من الطرقات بالتنسيق مع مكتب الاشغال العامة والطرق في المحافظة وسوف سيتم خلال العام الجاري انشاء مدرسة التعليم قيادة السيارات تضم محافظات مأرب والجوف وشبوة .. ونحن نعمل وفقاً للامكانيات المتاحة على تطوير وتحديث مستوى الاداء المروري في اطار التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات وجميع القطاعات وذلك في ظل الدعم والرعاية الكريمة الذي يوليهما فخامة الاخ القائد الرئيس علي عبدالله صالح لمنتسبي القوات المسلحة والامن .. وفي الاخير لايفوتنا ان نقدم الشكر الجزيل لقيادة المحافظة وعلى رائسهم الاخ / عارف عوض الزوكا محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي وقيادة وزارة الداخلية وادارة الامن العام بالمحافظة .. كما اشكركم انتم في صحيفة ١٤ أكتوبر وتحية حب وتقدير للاستاذ القدير احمد محمد الحبيشي رئيس الادارة رئيس التحرير وكل عام وانتم بخير .